

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية

مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد

مبدأ حسن الجوار

- الساحل الإفريقي أنموذجاً -

تحت إشراف:

د. فلاك نور

من إعداد:

- حديدي سامية
الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. حسام الدين بو عيسى	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
د. فلاك نور الدين	أستاذ محاضر *أ*	المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. زوين الياس	أستاذ مساعد أ	المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2022

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم ماميّة

لقب: حمديّ

اسم الأب: ناصر

تاريخ الميلاد: 1988/10/26 مكان الميلاد: بئر حجوم - المسيلة

رقم الهاتف: 0797.80.89.31

البريد الإلكتروني: ninaljamila12@gmail.com / naynan692@gmail.com

العنوان الشخصيّ: حيّ الميزابية - بلدية بئر حجوم - المسيلة

البياكلوريا:

المعدل: 12,01 الشعبة/التخصص: آداب وعلوم السّردية سنة الحصول على شهادة الباكلوريا: 2001

التبليغ:

تخصص التبليغ: علوم سياسية وعلاقات دولية / الدفعة/ سنة التخرج: 2002

المعدل:

تخصص المعاصر: علاقات دولية / الدفعة/ سنة التخرج: 2002

المعدل الرئيسي للمعاصر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

عاطل عن العمل:

موظف:

في حالة موظف:

قطاع خاص:

موظف عمومي:

المصلحة المستخدمة: بلدية بئر حجوم

اسم المؤسسة / الشركة:

الترتبة في العمل:

الصفة:

نوع العقد:

موظف في إطار عقود:

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية والدلائل التاريخية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) حديدي ماسية

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث زائر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 89 2962

الصادرة بتاريخ 2014/01/16 عن دائرة/ بكية مسرة

المسجل(ة) بكلية المحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة ب :

مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجديد صداق حسن

الجوار من المستلزم الأخلاقي والمستلزم المهني

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022/06/22

إمضاء المعنى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ولدي فلذة كبدي قرة عيني وسندي في الحياة: سند

إلى البنوع الذي ل إيمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلوالتدي
العزيزة الذواتية.

إلى من سعى وشقى لأنم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح
الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز ناصر.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

صمرة لبنى أكرم فواز صدام مروان.

إلمنتحلوبو بالإحاء وتميزو بالوفاء والعطاء إلسنا بعبالأخوة الذين لمتلدهم أميالى صديقاتي: ندى حفيظة
وسيلة حدة صباح

إلى أستاذي القدير فلاك نور الدين وإلى كل من كانوا سندا لي من قريب أو من بعيد وإلى من
كانوا معي على طريق النجاح والخير وعلموني أن لا أضيعهم .



شكر وعرافان

الحمد لله الذي أمر بشكره, ووعد من شكره بالمزيد, ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ
والمعيد, ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد, اللهم صل عليه
وعلى آله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع, وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت
وعليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بأحر تشكراتي إلى :

- إلى أستاذي المشرف الدكتور فلاك نور الدين الذي ساعدني في إعداد بحثي هذا،
فكان بمثابة الموجه والمرشد

- أساتذة كلية العلوم السياسية لجامعة المسيلة على المجهودات المبذولة خلال فترة
الدراسة.

- كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى رئيس بلدية برهوم و أعضاء المجلس
الشعبي البلدي و الأمين العام للبلدية هماك رابح وموظفي البلدية كل باسمه على جميع
التسهيلات المقدمة .

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسات

مقدمة



مقدمة :

برزت مشكلات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي بظهور أزمات ونزاعات وحروب داخلية في بعض الدول، زاداها حدة الإرث التاريخي الاستعماري، وتشعب قضايا التنمية والتخلف و بروز مخاطر الأمن العابرة للحدود. كل هذه المعطيات جعلت من قضية الأمن من أولويات صانعي القرار والسياسات الداخلية والخارجية في الجزائر وأصبحت الأنظار تتجه أكثر نحو التهديدات الآتية عبر الحدود الجنوبية بالخصوص، وفرضت إعادة بناء تصورات وأفكار واقعية حول الوضع، في شكل مقارنة أمنية قادرة على مجابهة هذه المستجدات والتعامل معها بوعي. إن الجزائر وبمحكم موقعها الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية واعتبارها تاريخيا دولة محورية في المنطقة، ومقومات مادية وبشرية أثبتت ومنذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية، خصوصا على المستوى الخارجي، مكنها من بناء مواقف دولية ثابتة وصلبة ساعدها في إيجاد مكانة لها على الساحة الدولية والإقليمية، في ظل تزايد محاولات الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي من قبل القوى الأجنبية.

- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة من جهتين أساسيتين هما :

أ - الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذا في مقارنة الدبلوماسية الجزائرية لتحسيد مبدأ حسن الحوار .

ب - الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية الايجابي لمختلف المواقف والقضايا الإفريقية والإقليمية والدولية وكيفية التفاعل معها في ظل مبادئها الثابتة .

أهداف الدراسة :

في كل دراسة علمية يتم تحديد أهداف معينة للوصول إلى النتائج المرجوة وتمثل أهداف دراستنا إلى محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة الخارجية ومحاولة تقديم قراءة شاملة حول المقاربة التي تبنتها الجزائر حيال أزمة الساحل الإفريقي و مدى تأثير المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية على سلوكها اتجاه الأزمات المجاورة في ظل تحولات سياسية و أمنية شهدتها المنطقة الإفريقية المجاورة كما تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الأطراف السياسية و العسكرية المتصارعة بالإضافة إلى

دور القوى الإقليمية و الدولية في التأثير على مسار النزاع. وما موقف الجزائر من كل هذه الصراعات والأزمات الإفريقية .

مبررات اختيار الموضوع :

أ - الأسباب الذاتية :

تعد الدوافع الشخصية لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية إلى :

- ميولنا لمختلف القضايا التي تمس السياسة الخارجية الجزائرية ومحاولة إثراء المواضيع حولها من اجل إحداث التراكم المعرفي نظرا لنقص الأبحاث المتخصصة حول السياسة الخارجية الجزائرية.
- الرغبة في محاولة معرفة نشاط الدبلوماسية الجزائرية والأهداف والمصالح التي توجه نشاطها الإقليمي في المنطقة .

ب - الأسباب الموضوعية :

- تقديم التفسير والتحليل العلمي حول الأداء المتميز للسياسة الخارجية الجزائرية وتفاعلاتها مع مختلف القضايا خاصة لدول الجوار الإفريقي والتي تنسجم مع القيم والمبادئ التي تقوم عليها السلوك الخارجي الجزائري.
- إبراز تلك المقاربة الجزائرية الناجحة والمتميزة التي استطاعت تقديم رؤية موضوعية ورسينة حول قضايا الساحل الإفريقي المعقدة.

إشكالية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة البحثية السؤال البحثي التالي :

كيف استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية عبر مقارنتها الدبلوماسية المتميزة والناجحة من تجسيد مبدأ حسن الجوار ومدى نجاعتها في حلحلة تلك الصراعات وتسويتها خاصة ما تعلق بقضايا الساحل الإفريقي ؟

التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية؟.
- ما هي المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية؟.
- ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية؟
- ما هو مضمون المقاربة الدبلوماسية المعتمدة في حل النزاع في الساحل الإفريقي؟

فرضية الدراسة:

كان للسياسة الخارجية الجزائرية دور كبير و متميز و محوري عبر مقارنتها الدبلوماسية والتي من خلالها استطاعت حل الكثير من النزاعات الإقليمية وعلى رأسها قضايا الساحل الإفريقي مما أهلها للعب ادوار محورية و متميزة نالت تزكية واحترام و موافقة دول المنطقة بالإجماع .

أدبيات الدراسة:

- **الدراسة الاولى** الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الإتحاد الإفريقي 2008، للأستاذ الجزائري "سليم العايب" تكلم فيها حول دور الجزائر في هذه المنظمة ومكانتها وهذا ما يؤدي بنا إلى البحث في سبل علاقة الجزائر بهذه المنظمة وطبيعة مبادئها ومختلف القضايا المطروحة على مستواها .
- **الدراسة الثانية** دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة للكاتب بلقاسم لوح، والتي تناول فيها دور الجزائر كوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إثيوبيا وإريتريا التي دامت عدة جولات من المفاوضات كانت نتيجتها توقيع اتفاق السلام بالجزائر بين الجارتين المتصارعتين، كما تطرق فيها إلى الوساطة المباشرة بين المتمردين الطوارق وكل من الحكومتين المالية والنيجيرية .

- **الدراسة الثالثة** الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية لمحمد بوعشة، حيث تطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريتريا خلال

رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية . كما تناول الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل إقناع الطرفين للوصول إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار، والعراقيل التي واجهتها من خلال تخوف الدول المجاورة للجزائر على مصالحها جراء تزايد النفوذ الجزائري في إفريقيا، تبعا لأبي نجاح تحققة في إفريقيا.

حدود الدراسة :

أ - الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي .

ب - الحدود الزمانية: تمثلت حدود الإشكالية الزمانية من فترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2021. مع الرجوع إلى فترات زمنية سابقة من أجل إبراز التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.

الإطار المنهجي:

لا يخلو أي بحث علمي من مناهج الدراسة : ولدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية لا بد من الاعتماد على مجموعة من المناهج:

1 - المنهج التاريخي : استعنا به باعتبار أن التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية كما يقال، ولا بد من دراسة مختلف القضايا الدولية والإقليمية، كما أن الباحث يجد نفسه خلال كل مراحل الدراسة ملزما بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن للوقوف على عوامل أحاطت بها وأثرت في تطورها بهدف تقديم إطار تفسيري يمكن فهم الظاهرة من خلاله، ومن هنا فإن توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف منه تتبع العملية التنظيرية لمفهوم السياسة الخارجية الجزائرية، وتتبع أهم مواقف السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الداخلي والخارجي .

2 - المنهج الوصفي: لأن البحث العلمي يستوجب الوقوف على جميع المعطيات والمعلومات التي تهم البحث، كما يتم وصف الظاهرة المراد دراستها كالتعرف على أهم سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

3 - منهج دراسة الحالة: يستخدم هذا المنهج في دراسة حالة معينة ،وذلك من خلال التركيز على ظاهرة معاصرة ودراسة الحالات التي تحتوي على متغيرات مرتبطة مع بعضها البعض، واستعملنا هذا المنهج في الفصل الثالث ،حيث يقتضي هذا الفصل التركيز على قضايا الساحل الإفريقي المجاور للجزائر .

المنهج القانوني: يستخدم هذا المنهج في دراسة الطرق و المناهج التي يجب على رجال القانون إتباعها أثناء عملية البحث , و كذا عملية تطبيق القانون أو بشكل عام ليتمكنوا من إيجاد حلول لمشاكل قانونية ,و هي غاية لا تدرك فقط بالمعرفة بالقوانين و الأنظمة و الاجتهاد القضائي.

تقسيم الدراسة :

لمعالجة حيثيات الموضوع سطرنا خطة تمحورت على ثلاث فصول:

الفصل الأول: كمدخل نظري ومفاهيمي يحتوي على مبحثين كانت بدايتها التطرق إلى ماهية وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية ،ثم عرجنا للمبحث الثاني الذي عالجنا فيه مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: حاولنا من خلاله تناول دور المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل قضايا دول الساحل الإفريقي، ففي المبحث الأول تعرضنا من خلاله للمسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية ،والمبحث الثاني تطرقنا إلى الدبلوماسية الجزائرية التقليدية والحديثة. ثم تم التطرق إلى مضمون المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة قضايا دول الساحل الإفريقي .



الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية دراسة
في المبادئ والخصائص

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في المبادئ والخصائص

تعتبر السياسة الخارجية واحدة من أهم الفروع الكبرى للعلوم السياسية بصفة عامة وعلم العلاقات الدولية بصفة خاصة، وقد عرفت تطورات أساسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاوله فهمها، أصبحت تهتم بأبعاد اقتصادية وثقافية متعددة الأوجه. فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة كالتوجهات و العوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية .

غير أن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية.

ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار التاريخي والمؤسسي والفكري للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام والعلاقات دولية بشكل خاص وذلك نظرا لتشابك وتعقد هذه الظاهرة وتغيرها تبعا للظروف المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرسومة

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية:

هناك من يعرفها من خلال مجموعة عناصر تدخل في تركيبها، ونجد في هذا السياق تعريف سيبوري الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."¹

وتعرف صدقة فاضل السياسة الخارجية على أنها: "عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية ايزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف."²

ويعرفها زايد عبيد الله مصباح على أنه: "عبارة عن حدث و فعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عنها من نتائج خارج الحدود."³

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين شخصية صناع القرار، والظروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية."⁴

بالتالي فان تعدد التعريفات والتفاوت في نواحي التركيز إنما يعكس تعقيد الظاهرة السياسية الخارجية، فالدولة تسعى بصفة عامة إلى تحقيق أهدافها من خلال التوجه الخارجي، وتمكن الأهداف السياسية للسياسة الخارجية في المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي، زيادة قوة الدولة، تطوير المستوى الاقتصادي للدولة. إضافة

¹ محمد السيد سليم وتحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص 09

² صدقة فاضل موجز نظرية السياسة الخارجية (مجلة التعاون والعدد 38، 1995) ص 120.

³ المصباح زايد عبيد الله، السياسة الخارجية (مالطا منشورات ايليغا، 1994)، ص 10

⁴ مصباح عامر معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. (الجزائر: المكتبة الجزائرية، ط1، 2005)، ص 106.

إلى جملة من أهداف الثانوية نذكر منها: العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها، والعمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

ومما سبق يمكن القول أن الغموض والقصور الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية يدفع أي مهتم بهذا الميدان إلى محاولة اعتماد تعريف يستجيب لأغراضه المنهجية والعلمية بغية إضافة لبنة جديدة لحقل السياسة الخارجية . وفي هذا السياق اعتقد أن السياسة الخارجية تتمثل أساسا في تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري والعقائدي التي تؤمن بها لسياسة الخارجية¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية العامة.

بعد أن كانت السياسة الخارجية كما أشرنا إليه هي فعل سلوك يهدف إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي ، كان لابد أن تكون غاية السلوك السياسي للوحدة السياسية الدولية تحقيق عدد من الأهداف ، التي تعبر عن المصالح والطموحات والتطلعات ، إذ يجتهد صناع القرار ، من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية لبلوغها ومن هنا يصبح الهدف السياسي الخارجي : هو تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة ، لتحقيق المصلحة الوطنية ، يبدلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي (static que) إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية ، أي الحالة التي يتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم².

إذا تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية، ويقصد بالأهداف هي ((الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية)) ، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة إلى تحقيقها في البيئة الخارجية ، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك.³

¹ حسين بوقارة دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، طبع بمطبعة دار هومة، الجزائر، 34 حي لا بوريار ، بوزريعة. - ص 12

² د. ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد 69 (بيروت: مركز الاهرام ، 1982 م)، ص 73.

³ د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1989)، ص 128

أما (روبرت د. كانتور) فيفهمها بدلالة أن الوحدة السياسية تتعرض إلى مخاطر السياسة الدولية ، وعليها أن تترتب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة ، وتبدأ بالهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي ، ويمكن اختصارها في الأتي :

- 1- العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية إقليم الدولة .
- 2- زيادة قوة الدولة ، من خلال الحيوية الاقتصادية أو القوة العسكرية أو النفوذ السياسي ، لتمكين الدول من السيطرة على مصيرها أكثر من الدول الأخرى .
- 3- تفعيل مستوى التنمية الاقتصادية .
- 4- الحفاظ على الثقافة الوطنية و حمايتها من أخطار الغزو الخارجي.
- 5- السلام بالنسبة للدعاية الإنسانية ، ولكن الدول ترغب بسلام فقط في حال ضمان الأمن والحفاظ على الذات والاكتفاء الاقتصادي والهوية الدولية إلى حد مقبول.

وفي ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني والطبيعة والعلاقات المتفاعلة فإنه يصبح من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف، أهداف إستراتيجية عليا والأهداف المتوسطة المدى وأهداف هامشية¹:

أ-أهداف إستراتيجية عليا:

وهي الأهداف ، التي يساوي تحقيقها وأهميتها وجود الدولة أو النظام ذاته ، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيلا كالسيادة الوطنية ، وحماية الحدود ، بل يعني البقاء المادي والمعنوي ، وديمومة وظائفها الداخلية والخارجية ، واستمرار محافظتها على أمنها القومي لكل مفرداته ، كقدرتها على الدفاع عن نفسها (الأمن العسكري) ، ومحافظتها على ثروتها الوطنية واستمرار مسيرتها التنموية (الأمن الاقتصادي) ، وتماسك بنائها الاجتماعي (الأمن المجتمعي) وبنائها الحضاري والأيدولوجي (الأمن الثقافي وترصين نظامها ووحدها الوطنية (الأمن السياسي) ومن أجل ذلك لا تمانع الدول : من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها أو تطويرها ، وتنضوي مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي .

وفي ضوء ذلك ، لا يمكن لصانع القرار المساومة على الأهداف الإستراتيجية العليا ، أو التحلي عنها ، وإن أي تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى العصف بوجود الدولة وزوالها ، وإن عدم إنجازها بشكل كامل سيؤول إلى تعثر

¹ بطرسغالي و محمود خيرى عيسى, المدخل في علم السياسة , القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية, (1982) , ص 102-103.

الوظائف الأساسية للدولة فضلا عن خروقات في أمنها ومسيرتها التنموية وبنائها الحضاري والثقافي وهو ما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على المحافظة على كيانها في الحاضر والمستقبل .

ب - أهداف إستراتيجية متوسطة المدى :

وهذه الفئة من الأهداف تأتي بالدرجة الثانية بعد الأولى الأهداف الإستراتيجية العليا من ناحية ضرورة إنجازها ، وقد يدخل أحيانا صناع القرار في مساومات لاختيار بدائل عنها ويترددون عن الدخول في حروب من أجل إنجازها ، ولكنها لا تتصف بطابع الإلحاح الذي يميز الأهداف الإستراتيجية العليا ، كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى ، فإننا يمكن أن نجمل أهم تلك الأهداف ، والتي تمثل قاسم مشتركة بين العديد من الوحدات الدولية وهي :

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .
- الاتصالات مع العالم الخارجي كالحصول على معونة خارجية وفتح أسواق جديدة .
- المجالات المرتبطة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة .
- تكريس الهيبة والسمعة الدوليتين

ج - أهداف هامشية:

وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف. تعكس هذه الأهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي ، كالنظام الاقتصادي الدولي ، أو للنظام الإقليمي المباشر مثل أوروبا الموحد .

تبين لنا مما سبق ، أن تحديد موقع الهدف من أولويات أهداف السياسة الخارجية ويرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع ، فالخيرية أو هامشية الأهداف ليس حال مطلقة ولكنها تختلف من دولة إلى وحدة دولية أخرى وباختلاف النمط العام لسياستها الخارجية ، ومن ثم فإن الأهداف العليا لسياسة خارجية معينة قد تكون هامشية لسياسة دول أخرى ، مثال على ذلك فهدف التحدي للشيوعية في العالم كان من الأهداف العليا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات ، ولكنه كان هدفا ثانوي للسياسة الخارجية المصرية في الوقت ذاته ، ويعزز اختلاف علوية الأهداف ، وهامشية الأهداف هو أحد مصادر التناقض في السياسات الخارجية للدولة الواحدة يتغير بتغير عنصر الزمن ، فهدف الوحدة العربية كان هدفا متوسط للسياسة الخارجية المصرية في الخمسينيات لكنه تغير فيما بعد وأصبح هدفا هامشيا للسياسة الخارجية المصرية في عقد السبعينات

وإزاء لكل ما تقدم ، نجد أن الهدف السياسي هو الحالة المستقبلية التي يرغب صانع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الوحدة الدولية لتحقيق المصلحة الوطنية.¹

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من أوجه النشاط الإنساني، لا تنطلق من فراغ وإنما تعبر عن أهداف مرسومة، من طرف صانع القرار فالسياسة الخارجية تتضمن جملة من الأهداف ، التي تعكس مصالح أي دولة هذه الأهداف هي تعبير عن غايات أي وحدة دولية داخل بيتها الدولية تتحقق من خلال توفير الموارد اللازمة والوسائل الاقتصادية وصياغة الخطط المناسبة وإلا كانت الأهداف عبارة عن رغبات دون تجسيد. ومن خلال مسار السياسة الخارجية الجزائرية نستخلص مجموعة من الأهداف التي تسعى هذه الأخيرة لتحقيقها والتي تكمن في :

1/الإقليم:

الهدف من السياسة الخارجية الجزائرية هو المحافظة على وحدة الإقليم أو الوحدة الترابية للدولة واستعادة الأراضي المحتلة أو احتلال الأراضي الجديدة وهذا مثل ما قامت به الجزائر فور استعادة استقلالها - عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

2/النظام السياسي:

هذا الأخير نجده يندرج تحت فئة كل الأهداف السياسية الخارجية، وهذا بمحاولة التأثير في النظم السياسية للوحدات الدولية الأخرى أو نشر إيديولوجية معينة

3/الموارد الطبيعية: تشمل هذه الفئة تلك الأهداف المتعلقة بالحصول على موارد خارجية

4/الموارد البشرية: وتشمل هذه الفئة كتأييد أقلية في دولة أخرى والمطالبة بحق تقرير مصيرها

5/المكانة الدولية: أهداف متعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة²

¹ بطرسغالي و محمود خيرى عيسى, مرجع سابق, ص 103.

² محمد السيد سليم - تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة الحضرة العربية 1998 ص 92 94

- تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية للدولة هذه الأخيرة سطرها ثورة نوفمبر والتي تقوم على تقديم وخدمة المصالح العليا للشعب الجزائري من خلال إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة مع ضمان الاستقلال الوطني واستعادة الشخصية الوطنية ورفض كافة أشكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية والحفاظ على ثوابتها المذكورة في الدستور وذلك بمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر .

- وإذا استندنا إلى ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها وانطلاقا من نموذج " ماسلو " في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف بسلم الحاجيات " والتي تعطي من محركاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية يمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

- **المصالح الوطنية القاعدية:** وهي ما تتعلق بضمان استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني وضمان سلامة التراب الوطني .
- **المصالح الوطنية الحيوية:** وهي ما يتعلق باستكمال المشروع الوطني للدولة وتحقيق الرفاهية للمجتمع
- **المصالح الوطنية الأساسية:** وهي كل ما يتعلق بظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية .
- **المصالح الوطنية العالمية:** أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لأن تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي .
- **المصالح الوطنية فوق القومية:** أو ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها كله مسخر لخدمتها.

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر منذ استقلالها مجموعة من المبادئ الثابتة في سياستها الخارجية وحاولت من خلالها إثبات مكانتها ونفوذها على المستوى الإقليمي والعالمي ، و هو ما كرس لها رصيدا تاريخيا أصبحت تزخر به فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على السمعة التي اكتسبتها أثناء الثورة التحريرية فحاولت ربط علاقاتها مع الدول، ولطالما تفاعلت مع الأحداث الدولية خاصة مع القضايا التي تتعلق بدوائر اهتمامها بشكل عام . وقد تم تخصيص هذا المبحث لدراسة مبادئ السياسة الخارجية كمطلب أول ومن ثم التطرق إلى سمات السياسة الخارجية الجزائرية ضمن المطلب الثاني .

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئها الثابتة والمستمدة أساسا من ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وقد كانت دائما حريصة على تطبيق هذه المبادئ في حل القضايا التي خاضت فيها غمار الوساطة ولعبت فيها دورا بارزا و متميزة ، وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب.

أولا - مبدأ حسن الجوار:

"تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر أعطت هذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقتها مع محيطها وهذه القاعدة المعروفة بحسن الجوار اصطُلحت عليها الجزائر تسمية علاقات " حسن الجوار الإيجابي" الذي ورد في أواخر سنة 1981 في خطاب الأمة للرئيس الشاذلي بن جديد، الموجه لنواب المجلس الشعبي الوطني، ومفاده أن الجزائر التي تعبر جزءا رئيسيا في المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى المجموعة الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي لتنمية العلاقات بينها وبين باقي الدول.

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة :

"وفقا للمادة 93 من الدستور فإن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على أساسين وهما دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمصلحة التبادلية وأهم محاور هذا التعاون بالنسبة للجزائر وفقا للميثاق الوطني سنة 1986 فهي محور المغرب العربي ، والمحور العربي، والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، والمحور المتوسطي، ومحور العالم الثالث. وماسية الجزائرية¹.

ولتفعيل صورة مبدأ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري ، يقوم هذا التصور على بعث التعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا

¹(بلقاسم لوح ،دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي الجزائر 2004 ص

الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي لهذه الدول.¹

ثالثا - ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار :

تجد الجزائر في ضبط الحدود و ترسيمها ضمانا كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة وهذا منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب وقد عاجلت مشكل الحدود من خلال العديد من الاتفاقيات، وكان سعيها الحثيث من أجل ترسيم الحدود مع جيرانها للقضاء على أسباب النزاع وتحقيق الاتصال والتعاون..

رابعا - دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

إن دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون موثيق المنظمات الدولية والإقليمية كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل أنواعه، وقد أشارت المادة (88) من الدستور سنة 1976 إلى أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية². تقرر هذا المبدأ أيضا في المادة (92) من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري ؛ حيث جاء فيها مايلي، "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتميز العنصري محورا أساسيا للثورة ، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية؛ بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا ، اقتصاديا وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها ، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات

¹ رؤوف بوسعدية ؛ " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد:9 ، جوان 2016. ص ص 159 - 160.

² منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية . الجزائر: دار الأمة، 2017. ص 37.

الأجنبية ضدها عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومساندته أيضا للقضية الفلسطينية¹.

خامسا - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

ينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة. وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية.

و يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقى الدول مبدأ راسخا في العقيدة الجزائرية و سياستها الخارجية حيث ينص الدستور الجزائري مهام الجيش الشعبي الوطني في الدفاع عن أمن الجزائر داخليا و بمنع مشاركة قواته خارج الحدود الوطنية، فتتضمن المواد التالية : المادة 28 : تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية. المادة 29 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحررتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية وقد بقيت الجزائر ثابتة على عدم تدخل الجيش خارج حدوده.²

خامسا - حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة :

استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه. كما جاء في المادة (29) من دستور 2016 " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل عدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحررتها.³

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

1- الطابع الشخصي:

¹ ماجد عمران ، فيصل كلثوم ؛ "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد : 01 ، 2011. ص476.

² ماجد عمران ، مرجع سابق، ص476.

³ دستور 2016 ؛ مرجع سابق. المادة 29 .

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بهيمنة العوامل الشخصية ، فمؤسسة الرئاسة تحظى بمنزلة معتبرة فهي تنفرد بالسيطرة السياسية حيث نجد أن دستور 1963 في مادته 43 قد حول الرئيس الجمهورية صلاحيات هامة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما خصه بقيادة الشؤون الخارجية وهو ما جاء في مادته 41 من الدستور.¹

وقد تعاقبت الدساتير التي أعطت لرئيس الجمهورية قيادة وتنفيذ السياسة العامة للأمم كدستور 1976، تلاه دستور 1989 في مادته 74 أقر لرئيس الجمهورية تقرير السياسة الخارجية للأمم وتوجيهها بالإضافة لتعيينه للسفراء والمبعوثين فوق العادة وإنهاء مهامهم وكذلك تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول كما نجد أن دستور 1996 هو الآخر قد أكد على سيطرة الرئيس على صناعة القرار في السياسة الخارجية.

إن تحكم العوامل الشخصية في صناعة السياسة الخارجية يرجع إلى مدى الاهتمام الزائد لصناع القرار بالشؤون الخارجية ويعمل على تعظيم دوره فيها مما يدفعه إلى الإلمام بكافة المهام والصلاحيات في هذا الجانب وبالتالي يقلل التفويض.²

2- الطابع الأزموبي:

يشكل الطابع الأزموبي عاملا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية حيث يجعلها تنشط في ظل الأزمات على عكس فترة الاستقرار الذي تتميز في بالجمود والتراجع. فالجزائر كثيرا ما كانت تشكل فاعلا مؤثرا خلال الأزمات ولعل نشاطها هذا يرجع إلى حقبة الاستعمار التي مر بها المجتمع الجزائري، فانفجار الثورة التحريرية أعطى دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي إلى غاية انقلاب سنة 1965 الذي أدى غلى تراجع نشاطها لكن سرعان ما عاد هذا النشاط والذي ظهر في عقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة 77 سنة 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى دول العالم الثالث حيث أصبحت مدرسة للدول الصغيرة والضعيفة وسيدة العالم الثالث بفضل قراراتها التي تتخذها لصالحه ، لكن ظهور أزمة الصحراء الغربية أدى لتراجع هذا الدور مرة أخرى ولكنها استطاعت الخروج من هذه العزلة وجلب عدد كبير من مؤيدي القضية الصحراوية وهو ما حدث سنة 1982 عندما انضمت الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية وانسحاب المغرب محتجا على هذا الانضمام. إلا أنه في مرحلة التسعينات عرفت الدبلوماسية الجزائرية انكفاء على نفسها بحيث سيطر الجمود على النشاط الخارجي العام إلى غاية سنة 1999 حيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة بتكثيف نشاطها الخارجي على لاسيما في

¹ تين حسنية، مرجع سابق ص17

² العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل درجة الماجستير، (جامعة باتنة قسم العلوم

السياسية والعلاقات الدولية (2010-2011)ص36

القارة الإفريقية، وهذا بعد قرابة العشر سنوات من التوقع والتراجع عادت بعدها الجزائر لتنشط من جديد على مستوى الساحة الدولية والإقليمية خاصة بعد القيام بحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و إريتريا.¹

3- الطابع الحيادي:

تلتزم الجزائر في سياستها الخارجية بمبدأ الحياد منذ المرحلة الثورية بحيث لا تتدخل في المسارات الدولية والإقليمية، أي أنها التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها هبة لدى المجتمع الدولي، كما أن التزامها بهذا المبدأ ظهر جليا في مواقفها حراء ما يجري في العالم العربي ومختلف دول العالم ما جعل وساطتها أكثر فاعلية ومصداقية نذكر منها وساطتها في حل النزاع الليبي التونسي والمصري الليبي الذي أتى أكله وكذا وساطتها بين الفصائل الفلسطينية والنزاع العراقي الإيراني الذي فضلت فيه الجزائر اللجوء للحوار، كما حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحا بارزا على المستوى الإفريقي خاصة في حل النزاع الإثيوبي الإريتري، وكذا النزاع الإثيوبي الصومالي الذي التزمت فيه الجزائر الحياد على عكس بقية الدول العربية التي دعمت إثيوبيا، أما إريتريا فقد دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا باعتبارها حركة تحررية دون أن تخرج نظام أديسا بابا.²

4- خاصية التفاوض:

لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة و حل الأزمات قاريا و دوليا، و انطلاقا من مبادئها الثابتة كمبدأ حسن الجوار و حل النزاعات سلميا، عملت السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال وسيلتها الدبلوماسية، على لعب دور الوسيط في حل الأزمات مثلا عن ذلك مواجهة النسيج الملغم القادم من الجنوب و خاصة من مالي و القابل لانفجار في أي وقت و هذا ما يهدد أمنها القومي، و توصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى نتائج إيجابية في العديد من المرات كتوقيع اتفاق مصالحة بين أطراف الإقليم الشمالي رغم مواجهتها العديد من العقبات.³

¹ تين حسنية، مرجع سابق ص 40

² محمد بوعشة المرجع السابق ص 31-39.

³ الكاديمية العلمية للدراسات طنبة مجلة السنة: 2021 المجلد: 48 العدد: 47 ص.ص: ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883 965-944
عنوان المقال: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي

خلاصة الفصل

أن للسياسة الخارجية الجزائرية خطة واضحة ومرسومة من قبل الحكومات في الدولة، التي هي عبارة عن موسوعة سياسية تعمل في مجال التحليل السياسي والبحث العلمي، تهدف إلى تقديم أفضل الاستراتيجيات والخطط المهمة للحفاظ على تاريخ الدولة وأدوارها، و لقد تحولت الجزائر مؤخرا إلى محطة وقبلة دولية وإقليمية هامة وفعالة نظرا للمجهودات التي قدمتها على جميع الأصعدة والمستويات وفي حل العديد من الصراعات والنزاعات الإقليمية خاصة في المنطقة الإفريقية والعربية ، وعليه فالسياسة الخارجية الجزائرية أولت اهتمام كبير بالمنطقة الإفريقية التي تعتبر المركز الحيوي والاستراتيجي والمنفذ الدولي لها، ورغم أن الجزائر لديها رهانات وتحديات فقد عمدت السياسة الخارجية الجزائرية إلى عدة إجراءات وتدابير داخلية وخارجية من اجل تحقيق مصالحها والبلوغ إلى أهداف وأبعاد منها قصيرة الأمد وأخرى بعيدة المدى محافظة على أهم المبادئ والخصائص التي اعتمدها الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال والقيم الإنسانية وعلى رأسها التعاون والشراكة من أجل إيجاد فضاء آمن ومستقر مما يعود على المجتمع الدولي والمنطقة الإفريقية والعربية بمكاسب تخدم كل الأطراف الفاعلة فيه وتكريس مبدأ السلم والأمن الدوليين.

الفصل الثاني



دور المقاربة الدبلوماسية الجزائرية
في حل قضايا الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية:

الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة الثورة بل مرت بعدة مراحل، فهي تعتبر امتدادا للسياسة الخارجية الجزائرية منذ العهد العثماني وذلك قبل الاحتلال الفرنسي وبعدها الجهود الدبلوماسية للأمير عبد القادر ونجله الأمير خالد، ومساعي أحمد باي و حمدان خوجة فترة المقاومة الشعبية، غير أن الدبلوماسية الجزائرية في الفترة (1954-1962) عرفت تطورا ذلك من خلال تأسيس الجهاز الدبلوماسي أثناء هذه الفترة وهذا دليل على الرواج الدبلوماسي حيث برز مجموعة من المجاهدين الدبلوماسيين أمثال (أمين دباغين ، محمد الصديق بن يحيى، يوسف بن خدة - كريم بلقاسم - فرحات عباس - رضا مالك الأخضر الإبراهيمي - سعد دحلب..).

هؤلاء الدبلوماسيين برعوا في التفاوض مع الحكومة الفرنسية وحققوا النصر وذلك من خلال إعلان تقرير المصير. كما أن الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على الجدية و الاستقلالية في المواقف المتعلقة بالقضايا العادلة لذا تؤمن بتحقيق السلم والاستقرار منذ بزوغها.

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية (في الفترة الممتدة من 1954-1962):

أولا: بيان أول نوفمبر:

اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ورافقها بيان أول نوفمبر الذي وضع الأهداف الداخلية والخارجية لجهة التحرير الوطني حيث كان الهدف الأساسي هو الاستقلال بواسطة :

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات السياسية دون أي اختلاف عرقي أو ديني.¹

● الأهداف الداخلية:

- التطهير السياسي تجاه الحركة الوطنية والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا في تخلف المجتمع الجزائري.
- جمع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

● الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

¹أصالح فرкос، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830م-1962، عناية: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 2012، ص 361 .

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي والإسلامي. في إطار ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على العطف الفعال تجاه الأمم التي تساند القضية الجزائرية.

- وسائل الكفاح: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية وواقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل الحلفاء الطبيعيين.¹
- المبادئ التي نص عليها بيان أول نوفمبر وهي: اعتماد الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال، عدم إيقاف إطلاق النار إلا بعد نيل الاستقلال التام، عدم قبول أي حلول وسطى، لأن فرنسا لا تعترف بالوجود الوطني للجزائر.

إن مهمة التحرير هي مسؤولية الشعب الجزائري بأكمله، لكن يشترط في الجزائري الذي يساهم في تحرير بلده أن لا يرتبط بتنظيم خارج جبهة التحرير.

فقيادة الثورة التحريرية، أسسها الجناح الدبلوماسي المعروف بلجنة الوفد الخارجي المتكونة من (أحمد بن بلة محمد خيضر وحسين آيت أحمد) والغاية من كل هذا هو جلب التعاطف للشعب الجزائري وتدويل القضية الجزائرية، وبعد (3) ثلاثة سنوات من إنطلاق الكفاح المسلح شهدت الثورة تحركات دبلوماسية أكدت بالخصوص على:²

- عزل العدو في الميدان الدبلوماسي.

تدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية قصد الاعتراف بالنظام السياسي لها. استعمال سياسة الإنهاك الإعلامي كبيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر بطاقة هوية للثورة الجزائرية، فالثورة الجزائرية 1954 عرفت نشاطا دبلوماسيا مكثفا لجلب الشرعية الدولية المستمدة لنيل الاستقلال، وكذلك من خلال المكاتب الموزعة ضمن وفود الدول العربية للتعريف بالثورة ومبادئها وأهدافها، حتى تمكنت من تدويل القضية الجزائرية على مستوى مؤتمر باندونغ لتلقى بعد ذلك اعترافا من الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وسيادته .

ثانيا: مؤتمر الصومام:

إن القضية الجزائرية عرفت صدى على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بعد انبثاق مؤتمر الصومام* الذي هيكل الجهاز السياسي، الإداري، العسكري والهيئات القيادية للثورة في المجال الدبلوماسي، حيث بانعقاده تم رسم التحركات الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وخطا طريق الدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة

¹ صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائريين من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م - 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 261.

² جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 279 -281.

وآلية تجسيد أداة تدويل القضية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي، كما وضع الشروط السياسية والعسكرية لتوقيف القتال وإجراءات التفاوض بين الطرفين.

فبعد مرور سنتين على اندلاع الثورة وانتشارها عبر جميع أنحاء الوطن رأى قادة الثورة بأنه من الواجب تنظيم العمل الثوري والسيطرة على الأوضاع كي لا تتحول الثورة إلى حركة فوضوية، هذا ما دفعهم لوضع قاعدة إيديولوجية ونظامية لتوجيه نشاط الثوار، كما انبثق عنه ميثاق جديد للثورة، وتم إجراء تقسيم جديد للإدارة العسكرية والسياسية للوطن.¹

وقد حدد المشاركون في هذا المؤتمر الوثيقة السياسية والأهداف المرجوة من مباشرة النشاط الدبلوماسي، وفي الميدان الخارجي السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي من خلال:²

- تصعيد تأييد الرأي العام .

- كسب تأييد الحكومات و الدول التي ليست على اطلاع على الطابع الوطني الحرب التحرير حيث أعطى مؤتمر الصومام دفعا جديدا للثورة .

- عقد مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة بواد الصومام في قرية إفري أوزلاقن، غرب ولاية بجاية، يوم 20 أوت 1956 بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم، عبان رمضان، أعمار أوعمران، وبين قيادات الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف والولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي.

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي و كذا على المستوى الخارجي.

توسيع نطاق الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية. و حددت وثيقة الصومام مجموعة من الأهداف على المستوى الخارجي منها :

- تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المادي والمعنوي.

- تصعيد الرأي العام و التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا أن تبعدها عن الجحريات الحقيقية في الجزائر.

¹ ميلود شرفي، الجزائر في عمق المأساة إلى تفتق الآمال، الجزائر، 2000 ص 144

² فاتن كشرود، دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، 2015-2016، ص، 40. :

كما أكد مؤتمر الصومام على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي لوقف الحرب و أكد على جملة من القرارات منها:

- الاعتراف بجهة التحرير كممثل شرعي للشعب الجزائري. - الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري و وحدة ترابه و الإفراج على جميع الأسرى الجزائريين.

التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية و العمل العسكري السياسي على المستوى الداخلي و الخارجية.

وتمثل المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر و مخرجات مؤتمر الصومام الأطر و الضوابط الأساسية التي يسير وفقها العمل الدبلوماسي الجزائري في الساحة الدولية.¹

ثالثا النشاط الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية :

● **المؤتمر باندونغ:** انعقد ما بين 18 و 24 أبريل 1955 بجاكرتا عاصمة أندونيسيا وبذلت جبهة التحرير كل ما في وسعها لحضور هذا المؤتمر لكن كان هنالك عائق إجرائي وقف أمامها، ألا و هو أن المؤتمر ضم فقط الدول المستقلة إما من إفريقيا أو آسيا و لكن تم تجاوز هذه العقبة و ذلك بإعطاء الوفد الجزائري صفة الملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية 4 وعند اقتراب انعقاد هذا المؤتمر قام الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بمصر بإرسال وفد يتكون من حسين آيت أحمد و محمد يزيد لزيارة كافة الأقطار الآسيوية للتعريف بالقضية الجزائرية و كان الهدف من وراء هذا النشاط الدبلوماسي هو فك الحصار على نشاط الوفد الخارجي وتلقي الدعم المادي والدبلوماسي لمواصلة النضال حيث صدر قرار عن المؤتمر يقر بحق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال. وطرحت القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 و من خلاله عرضت هذه الأخيرة على مستوى هيئة الأمم المتحدة بعد عام فقط من اندلاع ثورة التحرير وذلك في دورتها العاشرة.

● هيئة الأمم المتحدة:

من أهم الأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني هو مشاركتها في الدورة العاشرة (10) للأمم المتحدة في سبتمبر 1955، وهذا لكثافة النشاطات الدبلوماسية للوفد الخارجي لها، وذلك تجاه الدول العربية والإفريقية والآسيوية لكي يذاع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.²

¹ عمر بوضرية، تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للطباعة و النشر، ط1 الجزائر، 2013، ص 86.

² أحمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، الجزائر: مداخلات وخطب، دار الفجر، 2005، ص 47

الدورة الحادية عشر (11) سبتمبر 1956 ، فيفري 1957 : تعتبر دورة حساسة بالنسبة للقضية الجزائرية وذلك لمناقشة هذه الأخيرة لأول مرة على مستوى هيئة الأمم المتحدة بعد تأجيلها في الدورة السابقة . حيث خلال هذه الدورة حققت الجزائر النصر ولو كان انتصارا جزئيا، ذلك من خلال إصدار الجمعية العامة قرار حول القضية الجزائرية وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إيجاد حل سلمي وعادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة وهذا ما بعث تفاؤلا في صفوف جبهة التحرير الوطني.

الدورة الثانية عشر (12) ديسمبر 1975: لقد تجمدت مداورات الجمعية العامة حول المسألة الجزائرية في هذا المستوى الذي كان يحكمه ميزان القوى داخل الجمعية العامة و الذي كان لصالح المعسكر الغربي، والمكسب الأكبر بالنسبة للجزائر هو كسب مساندة الدول الأفروآسيوية للقضية الجزائرية من خلال مؤتمر باندونغ. تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، كان هذا دليل على أن المفاوضات الجزائرية مستعد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وتم الإعلان عن هذه الحكومة من مصر وقد صدر بلاغ عن إنشائها في كل من تونس والمغرب وفي 1 نوفمبر 1961 أرسل اتيكيتا خروشوف " برقية تهنئة لفرحات عباس يهنئه فيها على نشاط الدبلوماسية الثورية التي دفعت إلى تدويل القضية الجزائرية .¹

إن دبلوماسية الثورة عرفت رواجاً كبيراً ونشاطاً متميزاً ودؤوباً، ذلك نظراً لمساهمتها في تدويل القضية الجزائرية، وذلك مروراً بمؤتمر باندونغ وصولاً إلى هيئة الأمم وذلك خلال مدة زمنية قصيرة، أين استطاعت أن تكسر الحاجز الفرنسي، ففي أبريل 1955 عملت على تدويل القضية الجزائرية على مستوى مؤتمر باندونغ وهيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تعتبر دبلوماسية الثورة بمثابة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.²

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1978).

- فترة حكم أحمد بن بلة (1962-1965): أحمد بن بلة أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة، و من بين أولى الزيارات التي قام بها رئيس الدولة الجزائرية المستقلة هي زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و بتاريخ 8 أكتوبر 1962 أصبحت الجزائر عضواً في هيئة الأمم المتحدة وهذا يعتبر انجاز كبير للدبلوماسية الجزائرية، كما قام بزيارة إلى كوبا التي كانت تدعى "جزيرة الحرية"
- فترة حكم هواري بومدين (1965-1978): مع مجيء هواري بومدين، توسعت الدبلوماسية الجزائرية، إذ عمل على لم شمل العرب، حيث شارك في حرب جوان 1967 إلى جانب العرب ضد إسرائيل، أين انهزم العربومصر و خسرت عدة طائرات ومواقع عسكرية، كما قام بإرسال مجموعة من الطائرات إلى

¹ الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، 2009، ص 70.

² إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 327

مصر و قدم الدعم المادي لكل من سوريا والعراق قدر المبلغ ب 20 مليون فرنك فرنسي، واعتبر الحرب ضد إسرائيل هي قضية الأمة العربية ككل فبومدين يعتبر من أبرز الشخصيات في العالم العربي والإسلامي برمته، خصوصا بعد "حرب 1967" ووقوفه إلى جانب الأمة العربية عامة وجمال عبد الناصر خاصة، على اثر حرب الستة أيام (6) ، كما كان مساندا لقرار الملك فيصل القاضي بإيقاف ضخ البترول العربي لأي دولة وقفت مع إسرائيل في عدوانها ضد العرب سنة 1973.¹

وكان أول رئيس دولة عربي يتحدث باللغة العربية على مستوى هيئة الأمم المتحدة كما أكد على ضرورة تلاحم دول العالم الثالث والعمل على إنشاء كتلة اقتصادية موازية. فعند ترؤس الجزائر (بقيادة بومدين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 عمل على كسب اعتراف أممي للقضية الفلسطينية وذلك بحضور ياسر عرفات وتدويل القضية الفلسطينية وفي 15 نوفمبر 1988 تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس من الجزائر.²

يعرف بومدين بدعمه للقضايا العادلة (كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وكذلك فان السياسة الاقتصادية التي انتهجت من طرفه، منحت الجزائر هبة على الصعيد الخارجي، فكانت تتمتع بوزن وثقل على المستويين الإقليمي والدولية .

¹ إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 327

² عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات دولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017، ص، ص 95، 96،

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية التقليدية والجديدة

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية التقليدية من 1992 إلى 1999

لقد عاشت الجزائر أزمة أمنية خلال فترة التسعينات أدت إلى تراجع دورها الإقليمي والدولي ، إذ كانت انشغالها تنصب على ضرورة تحقيق المصلحة الوطنية، والحفاظ على الأمن الوطني.

فعند تفجر الوضع الداخلي سنة 1992 أثر ذلك بشكل سلبي على تراجع الدبلوماسية الجزائرية، و كان الوسائل الإعلام الغربية دور في تشويه صورة الجزائر على المستوى الدولي حيث قامت مجموعة من الدول بفرض حصار اقتصادي على الجزائر و رفضت التعامل معها تحت ذريعة عدم دفع الجزائر لمستحقاتها هذا ما جعل الجزائر تعيش عزلة دولية ، ففي هذه الفترة عملت على إحتواء أزمته الداخلية، كما بقي ملف الصحراء الغربية محل اهتمام الدولة الجزائرية وعملت على كسب التأييد لها هذا أثر بشكل كبير على نشاطها الخارجي، ولعبت دورا كبيرا في أن تصبح الصحراء الغربية عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية ، فرغم كل ما كانت تعانيه الجزائر خلال هذه الفترة إلا أنها حاولت أن تبقى حضورها و لو شكليا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أرسلت ملاحظين في إطار حفظ السلام للأمم المتحدة بالتعاون مع هذه المنظمة منها الوساطة في النزاع الإثيوبي الإريتري¹.

وفي فترة حكم محمد بوضياف اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالنشاط ولكن ليس بالكثير، نظرا لقصر المدة الزمنية التي ترأس فيها الجزائر، وكان اهتمامه منصبا على تسوية الشؤون والقضايا الداخلية بشكل أساسي، وبعدها ترأس الجزائر اليمين زروال في الفترة ما بين (1994-1999) وخلال فترة حكمه تميزت بتراجع بسيط في نشاط الدبلوماسية الجزائرية بالمقابل كانت جل اهتماماته هو تحسين الوضع الداخلي².

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية الحديثة من 1999 إلى 2020

● فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة:

لقد عانت الجزائر من مخزجات الأزمة الداخلية في التسعينيات لكن بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية سنة 1999، تغير الوضع وبدأ الأمن والاستقرار يعودان بشكل تدريجي، إذ عمل على تطوير البلاد عن طريق اعتماد قانوني الوثام المدني والمصالحة الوطنية .

¹ أبو جرة السلطاني ، جذور الصراع في الجزائر ، دار الأمة للطباعة ، ط 2، الجزائر ، ص 54.

² اعمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر" مطلع الألفية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتيجية، الجزائر : المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، 2017. ص 47.

و كان الهدف الأسمى من وراء هذا المشروع هو تحقيق السلم لأنه يظل هشاً دون نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية. و لقد كانت سياسة المصالحة الوطنية من بين السياسات المنتهجة لترتيب البيت الداخلي وتحسين صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد ازدهرت السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس الجديد والذي عمل على رد الاعتبار الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي وسعى إلى إعادة سمعة الجزائر بعد أن اهتزت وتراجعت مكانتها خلال العشرية السوداء حيث كثف من نشاطاته الخارجية في شتى دول العالم وإفريقيا أخذت الحصة الأكبر، وذلك بعدما كانت الجزائر تعيش التهميش والتفوق ، كما عمل من خلال خرجاته على إعادة الدبلوماسية الجزائرية إلى مسارها الحقيقي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر بمثابة فرصة العودة الجزائر إلى العالم.¹ وقد شاركت الجزائر بصفتها رئيسة للمنظمة الإفريقية في لقاءات دولية عدة منها:²

- القمة الاستثنائية للوحدة الإفريقية سرت - ليبيا (8. 9 ديسمبر 1999).
- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (سبتمبر - أكتوبر 1999) . :
- القمة الإفريقية الأوروبية بالقاهرة (أفريل 2000) . :
- تجمع ريميني إيطاليا (أوت 2000) . : كما قام بزيارة إلى تونس وألقي كلمة لمجلس النواب التونسيين، أيضا أقام لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة بتونس (28. 29 - 30 جوان 2000) . .
- وزيارته لجامعة الدول العربية وذلك من خلال المشاركة في الدورة الثالثة عشر (13) الجامعة الدول العربية (الأردن، عمان)، بتاريخ 28 مارس 2001، والمشاركة في الدورة الخامسة عشر (15) لجامعة الدول العربية في مصر 1 مارس 2003. أما نشاطاته في إفريقيا نذكر منها:³
- زيارة جنوب إفريقيا (16 أكتوبر 2001).
- شارك بمحاضرة في معهد جنوب إفريقيا بخصوص الشؤون الدولية في جوهانسبورغ (18 - 10 - 2001).

¹ د مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغربية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 ، ص 21.

² سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011 ، ص ص 92 ، 93.

³ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية ، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت ، 2004 ، ص 95

- كما قام بوتفليقة بالمشاركة في إختتام أشغال القمة الثالثة والخمسون (53) للمنظمات غير الحكومية سنة 2000.

وهنا يظهر البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية أثناء فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة ويتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلم والأمن و البرلمان الإفريقي و كذا إتمام مسار النيباد ضمن تنظيمها، علما أن الرئيس كان من أبرز الفاعلين في هذا الصدد لاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الشمالية G8، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OLDE) من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية.

أما على المستوى الأوروبي أبرمت الجزائر شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالملف الأمني والسياسي، وذلك لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي والتجاري، وذلك لتبادل المصالح وبغية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، وهذا دليل على رواج الدبلوماسية الجزائرية عملت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مكافحة الإرهاب من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي، وذلك لاتخاذها كآلية لتفعيل مكافحة الإرهاب والتصدي له، وفي أكتوبر 2004 تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك نتيجة للخبرة الواسعة للجزائر في هذا المجال، وقامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تلمسان بغرض التنسيق الجهوي، مع كل من النيجر وموريتانيا للتصدي للإرهاب العابر للحدود كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج والاتصال.

كما شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 بنيويورك، وذلك لإرساء قواعد التعاون الدولي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود، كما أقامت حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب سنة 2012، إضافة إلى الشراكة الإستراتيجية التي ربطتها بالمملكة المتحدة سنة 2013 حول الأمن، كما حاولت إرساء آلية فعالة للتصدي لهذه الآفة، والعمل على إرساء قرار أممي يقضي بعدم دفع فدية للإرهابيين في حال اختطاف واحتجاز الرهائن.

إن السياسة الخارجية في ظل حكمه، جسدت دبلوماسية الفعل،، وتبقى الكفة المرجحة (عقيدة أمنية) تتضح من خلالها المصالح وآلية للتفاعل مع التهديدات، فخلال فترة حكمه عرفت الدبلوماسية الجزائرية رواجاً خاصة خلال العهدين الرئاسيين الأولى والثانية، و بذلك تبقى إفريقيا العمق الإستراتيجي للجزائر.

● الفترة ما بعد الحراك:

رغم أن السياسة الخارجية الجزائرية قد وضعت مفاهيم مركزية جديدة من خلال دبلوماسيتها النشطة والمتميزة في ممارستها الدولية منذ البداية مثل؛ مناصرة حركات التحرر، أو ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مكافحة الإرهاب العبر وطني، فهي تسعى الآن بكل ما أوتيت من قوة ووسائل ومقومات و في إطار

دبلوماسية جديدة تؤسس للجمهورية الجزائرية الجديدة تسعى إلى استحداث مفاهيم جديدة في لغتها الدبلوماسية؛ كالديمقراطية، و المؤسسية، والانتقال السياسي المرن والطوعي، التنمية الجديدة، والتمكين الإنساني للشعوب، وسلمية الشعوب، بحيث يمكن أن تكون للجزائر من خلال نجاح مسارها التغييرى بأن تكون قبة جديدة للديمقراطية بكل معالمها ومقوماتها الحقيقية، كما كانت ولازلت قبة الثوار (الأحرار) ومنارة للحركات التحررية في العالم أجمع، لتكون الجزائر فعلا مصدر للديمقراطية الحقبة حيث تجد قابلية من خلال التفاعل عبر محور جنوب جنوب (دمقرطة مصدرها الجنوب، وليست مصدرها الشمال، ونابعة من خصوصية عالم الجنوب، وتعتمد على منطق المحاكاة وليس منطق المشروطة المعتمدة من قبل قوى الغرب.

- إن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وهي ظاهرة عامة في غالب دول العالم، ودور السلطة التشريعية محدود وثانوي وجانبي، فمهمة هذه السلطة هي مراقبة وتقييم تصرفات الحكومة، ودور البرلمان بغرفتيه في الجزائر (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) محصور في الشؤون المحلية في المقام الأول، فدوره محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية بدأت تلعب دورا بارزا في بعض القضايا الخارجية، كالتشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة، والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات والصدقات البرلمانية وغيرها؛¹

- إن العلاقة الترابطية بين الاستقرار الداخلي في الجزائر والديناميكية الخارجية الجديدة أصبحت جلية الوضوح في الهيكل المحلي، وإن مصدر استمرارية نشاط السياسة الخارجية الجزائرية كوحدة متكاملة يعتمد أيضا على خليط من الدعم المحلي والدور الخارجي كدولة فاعلة، ونجد أن دعم الجزائر لكم واسع ومتنوع من القضايا الدولية وبنيتها السياسية وقدراتها الخاصة وميراثها الثوري، كل ذلك جعل من الجزائر مرشحة للقيام بدور الدولة المحورية الفاعلة في العديد من القضايا والصراعات في مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية، كما سيؤهلها ذلك الحراك الشعبي المبارك وكذا سلمية المسيرات المليونية إلى جانب النجاح السياسي المرتبط بالانفتاح الديمقراطي وتأسيسها لجمهورية جديدة بأن تخلق مميزات عصرية تجمعها مقبولة في التعاطي الجديد مع الملفات الدولية، بشكل أكثر شرعية في الداخل وأكثر قبولا في الخارج.

- يتضح أن قدرة الجزائر الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية والتقليدية كافية، إلا أنه مهما امتلكت الجزائر من النوعيات والآليات العسكرية والقدرات المادية والرمزية، لا بد لها أن تتعاون مع محيطها الجهوي الإقليمي لاحتواء تلك التهديدات الأمنية المشتركة والعبارة للحدود.²

¹ إدريس عطية، عقبة وقازي، سلطان الرهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي، دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد رقم 12، العدد 02، 2020 ص 339.

² إدريس عطية، عقبة وقازي، مرجع سابق، ص 340-341.

- ولقد أكدت الجزائر على مواصلة التمسك بمبادئها في مساندة قضايا التحرر وألوية التعاون جنوب- جنوب في القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز انعقدت القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز بين 25-26 أكتوبر 2019 في أذربيجان، باكو.

المبحث الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل قضايا دول الساحل الإفريقي¹

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي وبالتحديد ليبيا والذي سيكون موضوع الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنخصصه للدبلوماسية الجزائرية المالية مع التطرق بالتحديد لأزمة الطوارق.

المطلب الأول: الأزمة الليبية

تعمل الجزائر على تفعيل التنسيق بين العواصم المغاربية لحل مشاكل المنطقة وبالتالي لعبت الدور المحوري، و هذا ما تسعى الجزائر إلى تجسيده من خلال احتضانها قريبا لوزراء خارجية دول جوار ليبيا. حيث تدعم الجزائر كل المساعي التي تهدف إلى استقرار الوضع الحالي و إنجاح الانتخابات التشريعية و الرئاسية المزمع انعقادها شهر ديسمبر المقبل، كما أكدته الرئيس عبد المجيد تبون، خلال استقباله لرئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد يونس المنف

إن العلاقات الجزائرية الليبية في مسارها مرت بمرحلتين مهمتين كانت أولها قبل ثورة 17 فيفري والثانية إبان الأزمة الليبية وبعدها.

فالمرحلة الأولى: "حاول القذافي إقامة علاقة جيدة مع الجزائر ولم ترفض الجزائر بدورها هذا الأمر وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري القوي ضد سياسة السادات اتجاه ليبيا والتوتر الحاد بين ليبيا ومصر في ذلك الوقت، حيث واجهت الجزائر التحركات العسكرية المصرية نحو الشرق الليبي وبعده وفاة الرئيس الهوارى بومدين عاد القذافي للعبته القديمة بمحاولة التأثير على الداخل الجزائري وإعادة فتح قضية الحدود الليبية الغير مرسمة فعليا، إضافة إلى دور لعبه عبد السلام جلود في دعم بعض الفصائل المسلحة في الجزائر إبان الحرب الأهلية الجزائرية التي مرت بها الدولة الجزائرية بظروف أمنية واقتصادية صعبة لم تجد من يساندها فيها بما في ذلك القذافي الذي رفض إقراض الجزائر لأي مبالغ مالية. وبعده انتهاء أزمة الحرب الأهلية الجزائرية وصعود الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم دخلت العلاقات الليبية الجزائرية في طور التهدة مرة أخرى حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا وبرغماتيا شديد الحذر مع سياسات القذافي، فسأيرته ودعمته في مواقفه وسياسته حيناً ورفضت حيناً آخر بأطوار مختلفة تراوحت ما بين الطرق الدبلوماسية الهادئة إلى اللغة شديدة التحذير والاستهجان، وبشكل عام حاول إظهار العلاقات ما

¹ دوبي بونوة جمال، "ظاهرة المهجرة الغير شرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية، منشورات المركز الجامعي تمارست -، العدد: 1، السنة: 2012، ص.30.

بينهما في مظهر حسن من خلال القيام بمناورات عسكرية وتوقيع اتفاقيات وتفاهات اقتصادية وأمنية مختلفة واللقاءات السياسية المستمرة من خلال الاجتماعات الدورية.¹

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية

هناك تنافس إقليمي كبير **Regional competition**، في لعب دور محوري في الأزمة الليبية، حيث يتفاوت هذا التنافس ما بين تأجيج نار الفتنة بين الأطراف الليبية المتصارعة، وما بين السعي لإنهاء هذا الصراع والإنقسام، حيث تحاول على سبيل المثال كلا من الجزائر والمغرب إنهاء حالة الصراع في ليبيا، وتقديم الحوار الذي تحتضنه كل دولة على أرضها بأنه الحوار الرئيسي الذي يحظى بالأهمية والشرعية، فدولة الجزائر ترى بأن أمنها مهدد بالوضع الليبي أكثر من أي بلد آخر، لذلك كانت الجزائر من أوائل المنادين بالحوار السياسي بين الأطراف الليبية في أكتوبر من عام 2014، حيث قادت الدبلوماسية الجزائرية جولات عديدة من المفاوضات **Negotiations**، بين تلك الأطراف، كما استضافت اجتماعات لدول جوار ليبيا لحل الأزمة الليبية .

إن التحرك الدبلوماسي الجزائري الكبير والتميز لجمع الأطراف الليبية المتصارعة للحوار والنقاش الليبي- الليبي يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أممي استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، إضافة إلى ذلك إيجاد تسوية سياسية **Political settlement** ، تقوم على الحوار في ليبيا بهدف بناء مؤسسات الدولة التي تكون قادرة على ضبط الحدود من جهة، وتسد الطريق أمام التدخل الخارجي من جهة أخرى.

و أن الأزمة الليبية دفعت بالجزائر عبر سياستها الخارجية وباستعمالها لمقاربة دبلوماسية ناجحة و متميزة جعل منها مجبرة على لعب دور محورية في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا كما وظفت الجزائر ثقلها السياسي والاقتصادي في ذلك، فضلا عن أن الاستقرار السياسي الذي تميزت به خلال العقد الأخيرين، دفع ببعض الدول الغربية والهيئات الدولية إلى الارتكاز على الجزائر للعمل على إيجاد حلول سياسية لمختلف الأزمات التي تعيشها المنطقة خاصة في مالي، والنيجر وتونس، إضافة إلى الأزمة الليبية. فقد أكد وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي رمضان العمامرة بأن الجزائر كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة محذرة من أن أي فراغ سياسي **Political vacuum**، سيشكل خطرا على

¹ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2016/2011 (دراسة وصفية) من إعداد زعيتري يوسف مذكرة ماستر في العلوم

السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية جامعة زيان عاشور الحلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017/2016 ص 63

جهود التسوية ، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر احتياجا لليبيا عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها.¹

لم يقتصر تحرك الجزائر في محيطها العربي لإنهاء الأزمة الليبية، وإنما أيضا سعت للتنسيق مع إيطاليا حول الأزمة الليبية، حيث تطابقت الدبلوماسية الجزائرية في الرؤى مع الدبلوماسية الإيطالية، والدولتان أكدتا على ضرورة التوصل بشكل سريع إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية تتمتع بصلاحيات واسعة، وتكون قادرة على مواجهة التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، ومكافحة الإرهاب **Anti-terrorism** ، الذي تواجهه البلاد، ويشكل أيضا خطرا على الدول المجاورة .

إن من أولويات الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية هو الخيار السياسي، و استبعاد فكرة التدخل العسكري الأجنبي أو حتى العربي في ليبيا، وتستند وجهة النظر هذه إلى مبررات تبدو قوية ومنطقية، خاصة وأن الجزائر كانت من الدول القليلة في العالم التي رفضت من حيث المبدأ تدخل حلف الناتو **ANTO**، في ليبيا، الإسقاط نظام القذافي في عام 2011، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، والدبلوماسية الجزائرية، سعت إلى تفضيل الحلول السياسية على العسكرية في فعل الأزمة الليبية .

إن العامل الأساسي في إصرار الجزائر عبر سياستها الخارجية وبأدائها الدبلوماسي على رفض الحل العسكري في حل الأزمة الليبية، هو الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه، وهو انخيار السلطة القائمة في طرابلس، من دون إيجاد بديل حقيقي متفق عليه بين الأطراف الليبية، وهو ما سوف يعرض الأمن القومي الجزائري للخطر المباشر خاصة وأن المناطق الغربية من ليبيا هي على تماس مباشر مع الأراضي الجزائرية، والتي تجتهد القوات الجزائرية في تأمينها.²

فالدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية تقوم على محورين أساسيين هما:

✓ محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار :

دعت الجزائر لاجتماع ضم كلا من رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان، رئيس حزب الوطن عبد الحكيم بلحاج، ورئيس حزب التغيير جمعة القماطي، وعبد الله الرفادي أمين عام حزب الجبهة الوطنية، وعلي التكبالي النائب في برلمان طبرق، وعلي أبو زعكوك عضو برلمان طبرق، وجمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا، إلى جانب خالد المشري مقرر لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام، وعبد

¹العايب سليم. الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الأفريقي. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة

الحاج لخضر باتنة، 2008، ص14

²عديلة محمد الظاهر . أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 - 2004. (رسالة

ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 55-56

الحفيظ غوقة أحد داعمي عملية الكرامة، وريبع شرير ، ومحمد عبد المطلب الهوني وهشام الوندين، فيما اعتذر رئيس تحالف القوى الوطنية ، محمود جبريل، عن المشاركة في الحوار الليبي، وأرسل عضو التحالف جمعة الأسطى بالنيابة عنه

إن مضمون المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تقوم على جمع الفرقاء الليبيين، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بناء مؤسسات الدولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات..

✓ دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي و الدولي لدعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل للنزاع الليبي من خلال استضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والذي أكدوا فيه على ضرورة تبني الحل السياسي في حل الأزمة الليبية والابتعاد عن الخيار العسكري الذي يزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا، والانخراط الكامل في مساندة جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي يلي طموحات الشعب الليبي وينهي حالة الفرقة والانقسام، وفي هذا الإطار دعت الجزائر ومصر وإيطاليا إلى مواصلة التشاور فيما بينها لبحث مسألة إيجاد مخرج للأزمة الليبية الصعبة عبر الحوار الشامل بين الأطراف الليبية وفي إطار حل سياسي توافقي، فقد إتفقت الأطراف الثلاثة في ختام اجتماع ثلاثي جمع كلا من الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل، ووزيرا الخارجية المصري سامح شكري، والإيطالي بولو جانتيلوني على ضرورة "الإسراع في تشكيل حكومة انتقالية يتوافق عليها الشعب الليبي تكون ممثلة من كل أطراف الشعب الليبي بهدف تسيير المرحلة الانتقالية، وتكون مبنية على أسس تمكنها من مواجهة التحديات، خاصة الأمنية منها والاقتصادية .

توجت جهود الأطراف الدولية الراغبة في إنهاء الصراع في ليبيا بالتوقيع على اتفاق الصخيرات المغربية يوم الخميس الموافق 17 ديسمبر 2015، من كافة أطراف الحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، شمل ممثلون عن مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني، فضلا عن عدد من المستقلين ومثلي الأحزاب السياسية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني، نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي حالة الصراع داخل ليبيا، وجاء التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي- الليبي الذي انطلق في مارس 2015 بالجزائر باجتماع ضم أطراف الأزمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة.¹

¹عديلة محمد الظاهر .مرجع سابق، ص 58-60.

التحديات والصعوبات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية :

واجهت الدبلوماسية الجزائرية تحديات كبيرة من أجل حل الأزمة الليبية، خاصة وإن الدبلوماسية الجزائرية لازالت مستندة على دبلوماسية المبادئ بدل من انتهاج دبلوماسية المصالح التي اعتمدها غالبية دول العالم اليوم. إن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى يواجه تحديا أساسيا نظرا لظهور ما يسمى بنموذج الحرب بالنيابة في ليبيا، بسبب وجود قوى تخوض حربا مستترة مع بعض الأطراف في ليبيا ، كما تسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع ، وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا المساندة لحلفائهم، ويزيد سعي قوى غربية، وبالتحديد فرنسا، إلى التدخل عسكرية في ليبيا من تعقيد مهمة الجهود الدبلوماسية الجزائرية خاصة إذا ما استمرت تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما يجعل باقي الدول الأوروبية أكثر استعدادا للتدخل عسكريا، ودعم الموقف الفرنسي العسكري، وأصبحت الهجرة مسألة أمنية بحتة من المنظور الأوروبي، يعقبها تصدير سياسات وتقنيات الإتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة التي إنحصر دورها في المناولة الأمنية لصالح أوروبا.

ومن هذا المنطلق تعارض الحكومة الجزائرية بشدة فكرة التدخل العسكري **Military intervention**، في ليبيا الذي تروج له فرنسا وبعض حلفائها الأفارقة بحجة التخوف من أن يتحول الجنوب الليبي مركزا للجماعات المسلحة في منطقة الساحل، فالدبلوماسية الجزائرية تؤكد على الحوار السياسي بين الأطراف الليبية المتنازعة و الذي لا بديل عنه ، خاصة في ظل عدم الإجماع على فكرة التدخل في ليبيا. فلقد أوجد السياق الجيوسياسي الجديد في شمال أفريقيا تحديات كبيرة أمام صناع القرار الجزائري، فعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا منذ عام 2011، زاد من تحديات النظام السياسي الجزائري سواء في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، أو للحد من انتشار السلاح، حيث تكمن أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية في النقاط التالية:¹

- لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، وتم إدماج فقط من يملكون القوة المسلحة على الأرض، وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها.
- وجود كتلتين تدعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي.
- تحفظ بعض الأطراف الليبية في الداخل من الوساطة الجزائرية، وكذلك بعض الأطراف في الخارج التي تدعم طرف على حساب طرف آخر.

¹ أميرة محمد عبدالحليم. (2015). تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري. الأهرام، العدد:

- بعض الأطراف الإقليمية غير مبالي بما يحدث في ليبيا، أو مكبل بالضغوطات الغربية مما يزيد العبء على الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة الاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار

- الموقف المصري الذي يفضل الخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا.

تستند الدبلوماسية الجزائرية على مبادئ واضحة وراسخة تحكم خط سير علاقاتها بالدول الأخرى القائمة على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض الخيار العسكري في حل الأزمات الدولية، وقد انطلق مسار الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية من عدة دوافع، كان أهمها الدافع الأمني الإستراتيجي، الذي أصبح يشكل قلق كبير لدولة الجزائر، فالجزائر تعاني من مازق أمني حدودي كبير زاد من تحديد أمنها القومي، خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل، بالإضافة إلى عدم قدرة السلطات الليبية على ضبط حدودها، ومن هذا المنطلق تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية بحيادية، فبالرغم من التنافس الإقليمي والدولي الذي تشهده ليبيا، إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية في إطار جهود الأمم المتحدة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والفاعلين السياسيين الليبيين لإيجاد معادلة سياسية توافقية تصون السيادة الوطنية الليبية، وتحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي الذي يربطه بالشعب الجزائري تاريخ وكفاح مشترك ضد الإستعمار. فالدبلوماسية الجزائرية لم تغلب طرف على حساب طرف آخر، أو تنظر إلى طرف على أنه حايض للشرعية دون الطرف الأخر، بل نظرت إلى كل الأطراف الليبية على أنهم جزء من المشكلة وجزء من الحل، وهو بعكس الدور الذي تقوم به أطراف دولية أخرى التي تدعم طرف على حساب طرف آخر سواء سياسية أو عسكرية، مما زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا، فالدبلوماسية الجزائرية وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية، وساهم ذلك إيجابا في جميع الأطراف الليبية وحثهم على وقف دوامة الاقتتال والحرب الأهلية التي أضرت بالبلاد واقتصادها، وأصبحت مصدر لتهديد جيرانها. فبالرغم من توقيع اتفاق الصخيرات بالمغرب الذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة الليبية، لازالت التحديات التي تواجه دول الجوار وخاصة الجزائر كبيرة في مدى التزام باقي الأطراف الراضية لاتفاق الصخيرات والذي لا يدعم الاستقرار في ليبيا.

المطلب الثاني: أزمة مالي

إن تطورات الوضع الأمني والسياسي في الساحل، مدرج أيضا ضمن أولويات التوجه الدبلوماسي الجزائري، حيث أكدت أن الجزائر لا تنوي التخلي عن دورها المركزي لإرساء السلام في مالي.

كما يعتبر الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة لأمن الجزائر الوطني، لذلك تسعى الجزائر عبر سياستها الخارجية دائما وانطلاقا من عقيدتها الأمنية ومنذ استقلالها إلى ربط علاقات جوار إيجابية تتماشى ومبادئ سياستها الخارجية مع ضمان استقرار هذه القاعدة الخلفية والمحورية لأمنها الوطني، وذلك من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة، من أجل التصدي لأي تهديد أمني أو أي تواجد أجنبي من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الجزائر وكذا دول المنطقة عموما .

ونظرا لحجم الجزائر ووزنها الإقليمي، وفي ظل عصر العولمة وتسارع انتقال التأثيرات غير الحدودية، تجعل من هذه المواقف الكلاسيكية تترتب عنها تحديات تعرض المكانة الإقليمية للاهتزاز والتهديد المباشر، فالجزائر أصبحت محاطة بسلسلة من التغيرات الجوية والتحديات الحدودية غير التقليدية على حدودها المباشرة وتلك التهديدات اللاتماثلية كالمخدرات والهجرة غير شرعية والمتاجرة بالسلاح وبال بشر والإرهاب، خصوصا أمام تزايد حركات التمرد في مالي والنيجر، وازدياد الشرخ القائم في مالي بين المجتمع الأمازيغي العربي لشمال البلد والمجتمع الإفريقي الزنجي في جنوب البلاد، فرغم الدور الأساسي للجزائر في الوساطة في النزاع في مالي أثناء التسعينات عام 1992، وعودة النزاع المسلح عام 2006، فهناك تحديات جديدة تواجه السياسة الخارجية والدور الإقليمي للجزائر.

• أزمة الطوارق:

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعمد التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة المغاربية بحيث تصنف كموروثا استعماريًا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر و مالي و بوركينا فاسو سنة 1960، والجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية، المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ " عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار " المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963- التحاد الإفريقي حاليا-، ومعلوم أن تقسيمات الحدود الجغرافية للصحراء كانت اعتباطية ولم تراعى الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، إذ أنها

تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان أكبر وإيطاليا بالنسبة وإسبانيا بخصوص الصحراء الغربية جزء من الصحراء تابعا لها ، لصحراء ليبيا.¹

حيث تبين الخارطة التالية الأقاليم التي يتواجد فيها سكان الطوارق، بدأ من شمال بوركينا فاسو إلى مالي في محافظات كيدال وكمبوكتو وقار ، إلى الحدود الغربية مع النيجر، في منطقة الساحل الأفريقي، أما تواجدهم في المغرب العربي فإنه بنسب متفاوتة حيث تعتبر منطقة تامنراست وجانت - جنوب الجزائر - من أكبر معازل التوارق إلى غاية الحدود الغربية الليبية في منطقة غدانش وقاتوموروك.

الشكل رقم 02 : خريطة توضح انتشار الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: الحامدي عيدون، "أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، 2015، ص 113.

ومنذ ذلك الوقت لغاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر خاصة في كل من مالي والنيجر، فقد عرف التوارق تهميشا واضطهادا في عشرينية الثمانينيات مما أجبروا على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقها، فقد قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد خمسة عقود في مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، والتي انتهت باتفاقيات سالم بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا، يحث اندلاع تمرد جديد في جانفي 2012 بعد أن عاد عدد كبير من مقاتلي

¹ الحامدي عيدون، "أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة - الجزائر، 2015، ص 112.

الطوارق المالبين الذين شاركوا في الحرب الأهلية الليبية إلى شمال مالي، وحملوا معهم أسلحة ثقيلة وصغيرة أخذوها من المخازن الليبية وانسحب معظمهم إلى تال "تين السالك" على مقربة من الحدود الجزائرية.¹

بؤادر المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل :

دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ شهر سبتمبر (2009) بإيعاز من الإتحاد الإفريقي، حيث فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي كل من (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل وتندرج هذه الخطة كما تخطط الجزائر تحديدا بوصفها صاحبة الدور الأكبر في إدارة قيادة الجبهة الإقليمية لدول الساحل لخوض معركة جماعية ضد تنظيم القاعدة حيث تركز هذه الخطة بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها للسهر على تنفيذ الخطة ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة وجاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماع العسكري الذي عقده ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس، فمن الصعوبات التي واجهت هذه المقاربة أن كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة لا تنفق أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات المبرمجة (1) وما شكل "عجز في التسليح" الذي يعد أحد أهم أسباب تأخر عملية التقسيط والتدخل في منطقة الساحل إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى (2) في هذا الإطار يمكن إبراز بعض من معالم المقاربة الجزائرية في المنطقة منها:

1. اتفقت الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.²
2. الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمن حياد الطوارق.
3. تنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين بهدف حصر تحركات الإرهابيين. في الساحل توجد تحديات كبيرة لا تمس الجانب

¹ حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة-، 2011، ص.75.

² أحمد ناصر "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على القاعدة الصحراء"، يومية الخبر: العدد 5227، الجزائر (13 أغسطس 2009): ص 2.

الإقتصادي لوحده بل تمس الجانبين الإجتماعي والثقافي وتشخيص دقيق للوضع نجد اقتصادا هشاً ومالي مصنفة حيث من الدول الأقل نمواً .

هنا بإمكان الجزائر أن تقدم لأطراف النزاع إجراءات جديدة ومغرية من أجل إنجاح مسار التسوية النهائي من خلال المساهمة في تمويل مشاريع تنمية محلية في الشمال كما يمكنها الاستناد في ذلك على التعبئة السياسية للمجتمع دولي "مجلس الأمن" وفق منظومة قيمة شاملة. المطلب الأول: مسار التسوية بناء على الجهود الدولية والإقليمية .

شكلت الأزمة في مالي نموذجاً بتفاعل جهود المجموعة الإقليمية والدولية انطلاقاً من تفاعل سياستها الخارجية من أجل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة الراهنة لتفادي انعكاساتها على الحوار الإقليمي، حيث كانت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإكواس" أنموذجاً للدبلوماسية الإقليمية ذلك بما فرضته من نشاط دبلوماسي ساهم في تحريك الأزمة الشمال داخل مجلس الأمن لدعم فرنسا في تدخلها العسكري بحجة تطويق جماعات إرهابية ومنعها من الوصول إلى العاصمة باماكو" وممارسة التطهير العرقي و الاثني، والمهم هنا هو الإدارة الجهوية فرضت منطق لمشروع التسوية السياسية، لفترة ما بعد الانقلاب العسكري من خلال ما عرف باتفاقية واغادوغو" بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في الشمال

جهود الوساطة الجزائرية ومساعي بناء السلام :

تمثل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر وهي تشهد عدة نزاعات داخلية لذلك يمكن للجزائر أن تلعب دوراً في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقاً من هذه الرؤية وحفاظاً على أمنها الوطني لعبت الجزائر دائماً دور الوسيط في تسوية النزاع الداخلي في مالي منذ السنوات الأولى لتجليات هذا النزاع.

من خلا هذا الطرح يبرز بوضوح دور الدبلوماسية الجزائرية ومساعيها المتميزة و الدؤوبة من اجل تسوية النزاع في مالي عن طريق الوساطة رفقة المجموعة الإفريقية وبالتنسيق مع الأطراف والهيئات الدولية، فالدور الدبلوماسي الجزائري اتجه قضية مالي ليس وليد التصعيد الحالي وإنما كان منذ البوادر الأولى للنزاع بين الأزواد (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) والحكومة المالية، حيث كانت أول مبادرة قامت بها الجزائر لاحتواء هذا النزاع هو تعزيز آليات الوساطة المقاربة الحل بالتسوية" منذ بداية النزاع في مالي أهمها:¹

¹ ابن عائشة محمد الأمين . قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقارنة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي). مركز صبر

للإعلام والدراسات. (2015). ص 2.

- قمة تمناست (2)، أباتت " 08 و 09 ديسمبر 1990 ضمت كل من قادة الجزائر وليبيا ومالي والنيجر إحتوت مجموعة من التوصيات أهمها الحد من تهميش وإبادة سكان الطوارق لتحسين أوضاعه وتلتها قصة اجتماع 1990 في غاو بإلتقاء وزارات داخلية هذه الدول ومع تطور الأوضاع دعت الجزائر إلى وساطة والتي تمثلت منذ البداية في المفاوضات التي إنتهت بقاء 12 سبتمبر 1990 بصعوبة لوجود مطالب وشروط تعجيزية بين الطرفين، "الإشتراك في الميزانية، إخلاء المنطقة الشمالية" كما تكرر ذلك في لقاء "القولية" سنة 1991 بمطالب تعجيزية ثم في تمناست بحضور ممثل عن حركة "إيا داغ غالي" وقائد أركان الجيش المالي "ويسهان كولبي" بحضور وزير الخارجية الجزائرية "دمري محمد الصالح" على الإتفاق على عدة نقاط أهمها "منح مناطق شمال الحرية في تسيير شؤونها الداخلية الجهوية أو المحلية وتضمنت هذه الإتفاقية 13 مادة، إلا أن الإنشقاق الذي حدث في الحركة وحدث الإنقلاب العسكري، أدى بالجزائر إلى الدخول في وساطة جديدة والتي توجت بالتوقيع على الميثاق الوطني المالي في بماكو في 11 أبريل 1992.

- وأعقبه لقاء 1994 من طرف الوساطة الجزائرية كتدعيم اللقاء وميثاق 1991 التفاهم وفقا لإتفاق تمناست على مجموعة من النقاط الرسمية (عودة اللاجئين، تفكيك القواعد العسكرية، حماية الأشخاص والممتلكات، تأمين المنطقة) هدفه تجاوز الصعاب وبناء الدولة واستمر هذا الأخير 26 مارس 1996 لغاية 1998 وبالرغم من الجهود المبذولة ظل الوضع متأزما حيث عاد التوتر لإخلال كلاهما بنود الإتفاقية بإشتعال المواجهات لتدخل الجزائر بطلب من الحكومة المالية بإحياء الوساطة بين الطرفين توجت بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد بممثلين "باهانغا" عن الحركة و كافو كوشي" جنرال في الجيش ووزير الخارجية الجزائرية "محمد بجاوي" والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية "عبد القادر مساهل" ويعني الجزائر في باماكو "عبد الكريم غريب" وتوج بتوقيع اتفاق في: 04/07/2006 كصمام أمان للوضع في مالي.

- وبعد هذه الجهود تجدد النزاع في مالي ما أدى إلى توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007، بعدها تجددت المواجهات وعلقت الجزائر وساطتها لعدم إحترام الإتفاقية من قبل الطرفين 2008 فعاد وأحيائها السيد عبد العزيز بوتفليقة في ماي 2008 بطلب من طوارق مالي تمخض عنها عدة اجتماعات "جوان 2009، جانفي 2010" وفي كل مرة يلتزم فيها الطرفان بنود القضية وعدم خرقها.¹

- وكما سبقها تجدد النزاع في 17 جانفي 2012 حيث عرفت النشاطات الدبلوماسية في هذه الفترة حركية كبيرة بسبب التحولات الإقليمية التي تعرفها المنطقة مما حولها لتقديم مقاربة أمنية شاملة للمنطقة ككل بما فيها النزاع في

¹عمر الأنصاري، "الطوارق يوم للسلام وآخر للحرب العربية الدولية، العدد 1307، 16 فيفري 2007، ص

شمال مالي، حيث رجعت لرعاية المفاوضات بطلب من أطراف النزاع بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية لأزمة وتزامن هذا اللقاء مع مناشدة "توماني توري" في 02 فيفري 2012 مواطني بلده بعدم المساس بإخوتهم وجيرانهم من العرب والطوارق في المدن والأرياف، في هذا الصدد بعث الرئيس الجزائري لجنة عسكرية وأمنية لمعاينة الوضع الأمني والإنساني في مالي، وفي إطار المساندة أوضح وزير الخارجية "مراد مدلسي" نظيره الفرنسي ألان جورجي " بروما اجتماع 5+5 أن باريس تزكي مسار الجزائر لفض النزاع في شمال مالي".¹

¹ عمر الأنصاري، مرجع سابق، ص 28.

خلاصة الفصل:

لقد استطاعت الجزائر عبر سياستها الخارجية ومن خلال دبلوماسيتها النشطة والمتميزة أن تحافظ على مبادئها التي شكلت منطلقا أساسيا لفهم توجهاتها الخارجية من خلال دعمها للقضايا العادلة في العالم ، وبحكم نجاعة وساطاتها فقد ناشدت و بقوة على الساحة الدولية و الإقليمية من أجل الحل السلمي للنزاعات أين كان لها دورا رائدا في حل العديد من القضايا والأزمات والصراعات الداخلية في المنطقة إما عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة .

كما يظهر أن الجزائر لا تزال تحتفظ بفكرة السيادة المطلقة والاستقلال، تعتبر بمثابة هاجس السياسة الخارجية الجزائرية اليوم حيث تسعى لاستعادة مكانة الجزائر السابقة وتأثيرها في العالم عن طريق محاولة التأثير

على المنطقة المتوسطة وتكريسا لإتحاد التعاون والتضامن لخدمة مصالحها . فالجزائر دائما تسعى للإنفراد والتميز، لكن المشكل يكمن في أنها تحاول دائما أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكاناتها، فالعالمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الاستقلال، التسوية السلمية وعدم استعمال القوة تلك المبادئ التي يطمح إليها القادة الجزائريين من خلال توجههم الخارجي تبدو كآمال كبيرة، حيث أن القدرات الذاتية الجزائرية محدودة.

والملاحظ هنا أن البعد التاريخي له الدور الأهم في توجيه السياسة الخارجية التي تبدو متشعبة بالقيم والأفكار السابقة، فالجزائر اعتادت أن تكون قوة فاعلة ومركزية على مستوى الحوار الإفريقي وحتى المنطقة الإفريقية عموما وسعت من خلال سياستها الخارجية وبتوظيفها لمقاربة دبلوماسية لحل الأزمات والصراعات الإفريقية خاصة الأزمة الليبية والأزمة المالية عن طريق تفعيل مبدأ حسن الحوار مع تلك الدول المجاورة واعتمادها على مقارنة الحل الحوار السياسي بين الأطراف الداخلية المتنازعة ، واعتماد أسلوب الحوار والمفاوضات كآلية مناسبة لحلحلة تلك الأزمات دون السماح للقوى الأجنبية بفرض مقارنتها العسكرية، وهذا يدل على أن تلك الاستراتيجيات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تؤكد تلك الالتزامات الدولية للجزائر ووقوفها إلى جانب الحركات التحررية ومساندتها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث .

الخاتمة



الخاتمة:

إن مجمل ما تم استنتاجه في هذه الدراسة يكمن في هدف أساسي هو تبيان الأدوار التي لعبتها الدبلوماسية الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة التهديد الإرهابي فيها، والتي اختلفت منطلقاتها بين الاقتصادية والأمنية، فصحیح أن الهدف الأسمى وراء ذلك هو تحقيق أمنها، إلا أنه يوجد هدف آخر تعمل على تحقيقه، ألا وهو الزعامة الإقليمية.

فقد تم استنتاج بعض النتائج الخاصة بهذه الدراسة، وسيتم إجمالها فيما يلي:

- لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة و حل الأزمات قاريا ، باعتبار أن القارة الإفريقية بمثابة عمقها الإستراتيجي ، و انطلاقا من مبادئها الثابتة كمبدأ حسن الجوار و حل النزاعات سلميا ، عملت السياسة الخارجية الجزائرية ، من خلال وسيلتها الدبلوماسية ، على لعب دور الوسيط في حل الأزمات و مواجهة النسيج الملغم القادم من الجنوب و خاصة من مالي و القابل للانفجار في أي وقت و هذا ما يهدد أمنها القومي ، و لاسيما مشكلة الطوارق و للذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الوطني ، و توصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى نتائج إيجابية في العديد من المرات كتوقيع اتفاق مصالحة بين أطراف الإقليم الشمالي رغم مواجهتها للعديد من العقبات ، وأيضا الدور التي تقوم به حاليا في ليبيا من أجل المصالح بين الأطراف الليبية وإقامة انتخابات شفافة ونزيهة.

- إن الحركات السببية التي تقف وراء تفاقم الظاهرة الإرهابية في الساحل منحصرة في مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فمن إشكالية التنوع الإثني إلى مستوى التدني الاجتماعي وهشاشة الاقتصاد إلى الأزمات الداخلية وفشل الدول، إلى تنامي أنواع الجريمة المنظمة، كلها أسباب محرّكة للظاهرة الإرهابية في المنطقة.

- شكل هذا التهديد الإرهابي قلقا دائما لدول الساحل الإفريقي ولدول المغرب العربي خاصة بالنسبة للجزائر ، بالنظر للتداعيات عمليات تنظيم القاعدة ، فالجزائر تتشارك الحدود الجنوبية مع بعض الدول التي يتواجد بها التنظيم، مثل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا.

- أن السياسة الجزائرية انطلقت من أبعاد معينة رأت أنها مهمة لمعالجة هذه القضية، هته الأبعاد اختلفت عن بعضها البعض، الجزائر ركزت على البعد الأمني نظرا للخطورة التي يشكلها التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة بكافة أنواعها على أرضها، حيث سعت الجزائر لتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة ولمكافحة التطرف والإرهاب.

- ركزت الدبلوماسية الجزائرية على العمل في إطار متعدد الأطراف والشائلي لمكافحة الإرهاب خاصة مع دول المنطقة، من أجل التصدي الجماعي لتهديدات الارهابية وتجارة السلاح والمخدرات، ولقد كانت هذه الجهود عسكرية، أمنية وتنظيمية، من خلال مراكز التدريب العسكرية التي أقامتها في تماراست، وإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة.

- نستنتج أن الجزائر تجبذ العمل الثنائي ومتعدد الأطراف مع دول منطقة الساحل الإفريقي، وترفض دائما العمل مع أطراف أجنبية، كون أن دول المنطقة لها دراية بمصالحها أكثر من الدول الأجنبية التي قد تسعى في إطار تعاونها إلى تحقيق مصالحها الخاصة ولا تكثرث بالأوضاع السياسية والاجتماعية لدول المنطقة،

- كما سبق وافترضنا أن الجزائر في إطار مكافحتها للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تهدف لإبراز مكانتها في القارة الإفريقية ككل، والفوز بوسام القيادة الإقليمية، وهذا ما برز من خلال الأدوار التي تلعبها الدبلوماسية الخارجية في المنطقة، فالجزائر وبحكم موقعها الاستراتيجي وبحكم خبرتها في مكافحة الإرهاب تسعى دائما لاحتلال الصدارة في هذا المجال

- على الرغم من العلاقات المضطربة في منطقة الساحل ، يجب تجاوز هذا العائق والعمل على تكثيف الجهود الثنائية بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ويكون هذا من خلال تنسيق الجهود الأمنية لمراقبة الحدود وتكوين شراكة وتعاون على المستوى العسكري والقانوني، وتجنب التدخلات الأجنبية التي من شأنها أن تزيد من حدة الوضع، ولتحقيق هذا يجب بناء استراتيجية أمنية موحدة المصالح لمواجهة التهديد الإرهابي في المنطقة.

المراجع



قائمة المراجع:

أولاً : الكتب

- أحمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، الجزائر: مداخلات وخطب، دار الفجر، 2005،
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1989)
- إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007،
- الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، 2009،
- المصباح زايد عبيد الله ، السياسة الخارجية (مالطا منشورات ايليغا , 1994),
- بطرس غالي و محمود خيرى عيسى, المدخل في علم السياسة , القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية, 1982 ,
- بلقاسم لوح ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي الجزائر 2004
- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2009،
- حسين بوقارة دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، طبع بمطبعة دار هومة، الجزائر ، 34، حي لابوريار ، بوزريعة.
- صدقة فاضل موحز نظرية السياسة الخارجية (مجلة التعاون والعدد 38 , 1995)
- صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830م-1962، عنابة: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 2012،
- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائريين من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م -1962م) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2002،
- ميلود شرفي، الجزائر في عمق المأساة إلى تفتت الآمال، الجزائر، 2000
- محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة، الطبعة 1، دار الشروق، 2004 ،
- محمد السيد سليم وتحليل السياسة الخارجية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية, ط2, 1998 .
- مصباح عامر معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. (الجزائر: المكتبة الجزائرية, ط1, 2005),
- محمد السيد سليم - تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة الهضة العربية 1998

- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية ، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت ،
- منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية . الجزائر: دار الأمة، 2017.
- ماروك نصر الدين ، الجريمة المنظمة عبر وطنية، القاهرة، الطبعة: 1، دار الشروق، (2004)
- عبد القادر محمد فهمي إمدخل إلى الدراسة الإستراتيجية "دار مجدلاوي عمان -الأردن 2006،
- عمر بوضربة، تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للطباعة و النشر، ط 1 الجزائر، 2013،
- عمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر" مطلع الألفية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتيجية، الجزائر : المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، 2017.
- هيثم الكيلاني، "إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية"، مجلة الوحجة، العدد : 67، السنة: 1990،
- فائز يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القانونية الوطنية، (القاهرة، دار النهضة العربية، (2002،
- عمر الأخضرى، حق الشعوب في المقاومة: حالة الشعب الصحراوي، الندوة الدولية السادسة،رياض الفتح بالجزائر العاصمة، 30 مارس 2018.
- محمد علي داهش و رواء زكي يونس، "اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل -" . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، أبو ظبي ، العدد 111، (ب س ن)،

ثانياً : الرسائل الجامعية

- الحامدي عيدون، "أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة - الجزائر، 2015،
- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل درجة الماجيستر، (جامعة باتنة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2010-2011)
- بولعوش يزيد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن القومي للدولة الجزائرية 1999-
- 2019 لمذكرة نيل شهادة الماستر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2020/2019

- زعيتري يوسف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011 (دراسة وصفية) مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية جامعة زيان عاشور الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017/2016
- مصالي هداية الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017/2016،
- فاتن كشرود، دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ، شعبة التاريخ ، 2015-2016،
- هاجر قحموش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المحافل الدولية للأمم المتحدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2012-2013،
- عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجاً. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات دولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017 ،
- عائدة ساكر، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس بومدين 1965-1978، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قطب شتمة ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2016-2017،
- د مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 ،
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011 ،
- بوديسة أحمد ،الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية جامعة محمد بوقرة بومرداس كلية الحقوق بودواو قسم العلوم السياسية) 2014/2015

- سارة بودوح، إيمان حدادي ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر في عهد اوباما (2008-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012 - 2013 ،
- عيتري يوسف، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية (دراسة وصفية) مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية جامعة زيان عاشور الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016/2017
- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة-، 2011 ،
- بن الحاج جلول نورة ، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)
- لبيب بقاص و عبد الرحمان هنزيل -السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الليبية مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2016-2017
- مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية، حقوق الإنسان و حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، (الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007)،

ثالثاً : المجالات

- إبراهيم بن دايجة، مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر : إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ، تاريخ النشر 2021/12/27 مجلة مدارات سياسية، المجلد 5 العدد 2021
- إدريس عطية، عقبة وقازي، سلطان الرهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي، دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد رقم 12، العدد 02، 2020
- حبيب حسن اللولب، الدبلوماسية الجزائرية بين 1955-1962 التحديات والرهانات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017،
- خالد حنفي، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة في عالقات ليبيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية" ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 88 ، ابريل،
- دوبي بنونة جمال، "ظاهرة الهجرة الغير شرعية دراسة نقدية في المفاهيم و الأسباب"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية، منشورات المركز الجامعي تمنراست -، العدد: 1، السنة: 2012،
- دالغ وهيبية، "دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011-2017"، في: مجلة الحقيقة، مجلد: 17 عدد: 03، سبتمبر 2018،

- رؤوف بوسعدية ؛ " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد:9 ، جوان 2016.
 - عصام صادق رمضان، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد:22، السنة: 1986،
 - ماجد عمران ، فيصل كلثوم ؛ "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد : 01 ، 2011.
 - ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد 69 (بيروت: مركز الأهرام ، 1982 م)،
- رابعاً: النصوص القانونية
دستور 2016 المادة 29 .

فهرس المحتويات



الصفحة	العنوان
I	الشكر والعرفان.....
II	الإهداء.....
IV	الفهرس.....
VI	قائمة الجداول والأشكال.....
01	المقدمة.....
09	الفصل الأول : السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في المبادئ والخصائص
10	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية
11	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
12	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية
17	المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
17	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
20	المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية
23	خلاصة الفصل
24	الفصل الثاني: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية حول قضايا الساحل الافريقي
25	المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية
27	المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية (في الفترة الممتدة من 1954-1962)
31	المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1978).
33	المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية التقليدية والجديدة
33	المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية التقليدية من 1992 إلى 1999
34	المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية الحديثة من 1999 إلى 2020

35	المبحث الثالث:: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل قضايا دول الساحل الإفريقي
35	المطلب الأول: الأزمة الليبية
40	المطلب الثاني: الأزمة المالية
46	خلاصة الفصل
48	الخاتمة
51	المراجع
	الملخص

تم بحمد الله

الملخص:

إن التزاحم الدولي في منطقة شمال إفريقيا وبالتحديد في منطقة الساحل التي تزايد أهميتها و تأثيرها المباشر في الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر الآتية من هذه المنطقة و لاسيما بعد التطبيع الإسرائيلي المغربي و تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين من مالي رغم محاولات الوساطة الجزائرية، و هذا ما زاد من إرادة الجزائر و رغبتها إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف و المهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة و النسيج الملغم الأمني من مالي، حيث جاءت هذه الدراسة إلى التعريف السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و التطرق إلى مبادئ وأسس التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية و دور هذه الأخيرة في تسيير الأوضاع والأزمات حيث عملت الجزائر على تفعيل أسس ومبادئ المقاربة الدبلوماسية التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول و احترام سيادتها سوءا تعلق الأمر بالحوار الإيجابي لكل من تونس والصحراء الغربية أو الحوار السلمي كأوضح مثال حالياً مع المغرب.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، السياسة الخارجية، الحوار الإيجابي و الحوار السلمي.

Summary:

The international competition in the North African region, specifically in the Sahel region, whose importance and direct impact on the Algerian national security has increased, especially with the growing dangers coming from this region, especially after the Israeli-Moroccan normalization and the exacerbation of the Tuareg problem, which left behind a massive migration of refugees from Mali despite the Algerian mediation efforts , and this increased Algeria's will and desire to work in an attempt to cover the vulnerability and security fragility in the south, especially with the growth of arms smuggling and security amalgamated fabric from Mali, where this study came to define Algerian foreign policy since independence to the present day and to address the principles And the foundations upon which the Algerian diplomacy and the role of the latter in managing the situation and crises, where Algeria worked to activate the foundations and principles of the diplomatic approach that is based on non-interference in the foreign affairs of countries and respect for their sovereignty, whether it comes to the positive neighborhood of Tunisia and Western Sahara or the negative neighborhood as the clearest example currently with Morocco.

Keywords: Algerian diplomacy, foreign policy, positive and negative neighborhood.